

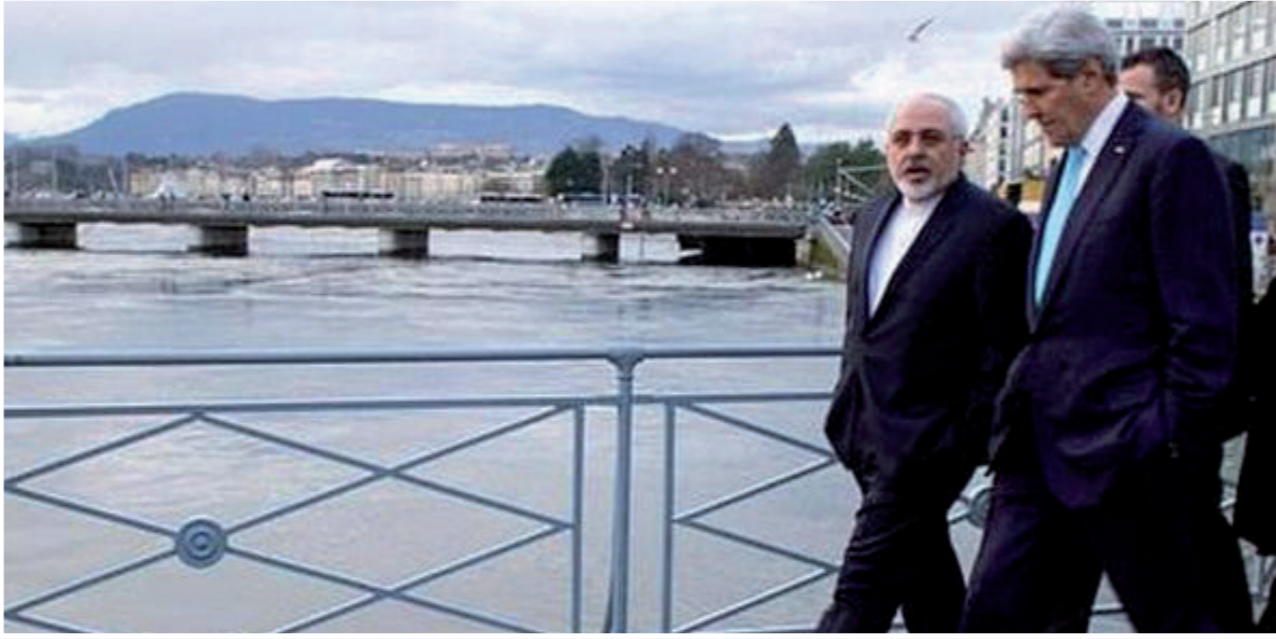
الحكمة الإيرانية تفاوض الغرب على قبلة لا تريدها وتكسر الطوق الاقتصادي عنها وتفرضها قوة إقليمية

هتاف دهام

نجحت الحكمة الإيرانية في التفاوض مع الأميركي، على قبلة لم تكن تريدها ولا تسعى إليها، في كسر الطوق الاقتصادي عنها والاعتراف بها كقوة إقليمية، فأزمات المنطقة تتطلب التعاون معها لإيجاد حلول لها. أخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قرارها ومشت إلى المفاوضات النووية في لوزان. لا تفاوض على الملفات الأخرى قبل التوقيع على الاتفاق النووي نهاية حزيران المقبل. أصرت على أن تقتصر المفاوضات على الملف النووي من دون أي ملف آخر، وأعلنت أنّ حل الملف لا يعني حلاً للملفات الأخرى العالقة في المنطقة. انما يعني فتح الباب للتفاوض حول ملفات أخرى.

لن تتنازل إيران عن ثوابتها ومبادئها التي باتت من المسلمات تحت أي ضغط، والمتعلقة بمسارات سياساتها الخارجية من دعم المقاومة والوقوف الى جانبها، إلى رفض الهيمنة والتسلط وعدم الاعتراف به إسرائيل، وصولاً إلى العمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. فصلت إيران في مفاوضاتها النووية مع الدول الست، الملف النووي عن الملفات الأخرى. لن توقع الاتفاق النووي على حساب الملفات الإقليمية المرتبطة بالحرب السورية والعراقية واليمنية، من منطلق مصلحةها، فهي تدرك أنّ تقديم التنازلات في ملف معين سيؤدي إلى تراجع مستمر في ملفات أخرى، ولذلك فإنّ المنهجية الإيرانية تميل إلى فصل الملفات عن بعضها بعضاً على قاعدة إحساسها بالقوة وعدم اضطرابها إلى تقديم تنازلات.

تميّز المفاوضات الإسلامية في علاقاتها الدولية بين المبدأ والشكل. يذهب الغاوي الإيراني إلى المفاوضات مرّوداً بمبادئ ثابتة لا يمكن أن يتنازل عنها أو يغلّفها أو يتجاوزها، وفي الوقت نفسه يترك له باب المناورة في الشكل والأسلوب وطريقة الحوار.



كيري وظيف على ضفاف بحيرة ليمان

قدّمت إيران للغرب تنازلات لكن في الحقل التقني فقط، لا سيما السلاح النووي الذي لا تريده أصلاً الجمهورية الإسلامية ولا تعمل على امتلاك تقنية تصنيعه، لكنها لم تقدّم تنازلات في ثوابتها التي لن تتغير إلا بتغيير النظام الذي لن يحصل.

يحمل هذا الاتفاق انعكاسات كبيرة مهمة على العلاقات الخارجية لإيران، وعلى منطقة الخليج عموماً، والسعودية في شكل خاص التي تعيش ماجس إقامته واشتغل علاقة جيدة مع إيران ينتج منها زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، فهي تدرك أنّ مكانة الجمهورية الإسلامية ستقوى من خلال

المحاولات الأميركية و«الإسرائيلية» لتطويق إيران لم تحقق على مدى ستة وثلاثين عاماً هدفاً واحداً

فايقت أن المفاوضات هي الطريق الأفضل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المصالح الأميركية غير أخيرة لحلفائها لا سيما السعودية التي عرقت في الحول البنمئة.

سنة وفلائون عاماً ولم تحقق كل المحاولات الأميركية و«الإسرائيلية» لتطويق إيران هدفاً واحداً، فشلت سياسة اغتيال وقتل العلماء المسؤولين الإيرانيين التي لجأ إليها كيان العدو الحليف الأول للولايات المتحدة. فشلت محاولات التجويع إلى إشغال الحرب الأهلية وتعجير الوضع الداخلي بين الفصائل الكردية وقوات الأمن الإيرانية، لتفشل أيضاً في لبنان ضدّ العدو «الإسرائيلي» والولايات المتحدة إلى جعلها تمتد إلى أطول فترة ممكنة في محاولة لاحتواء الثورة الإسلامية موعزة بومذاك إلى صدام حسين، بمهاجمة إيران والغنية بالنفط، فهزّي كينسجر يقول عن هذه الحرب «تميّناً أن تستمرّ أطول مدة ممكنة، ولا يخرج أحد منها منتصراً وإنما كلا الطرفين مهزوماً»، وصولاً إلى العقوبات الاقتصادية وخفض أسعار النفط والضغط الدبلوماسي، كل ذلك من أجل تطويق إيران اقتصادياً وسياسياً وكبح طموحاتها ومعها من حيازة سلاح نووي سلمي، والعودة بإيران إلى ماكانت عليه في عهد الشاه، علماً أنه في عام 1983 أجرى مفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفقيشاً للمنشآت النووية الإيرانية، التي كانت موجودة في حينه، ووضعوا تقريراً عن مقترح تعاون لمساعدة إيران على

بعد مخاض عسير استمرّ 12 عاماً ولد اتفاق الإطار بين إيران ومجموعة (15+1) تمهيداً للاتفاق النهائي الذي سيحل حيز التنفيذ في نهاية حزيران المقبل برعاية مجلس الأمن، على أن يبدأ الخبراء والتقنيون اليوم أعمال الصياغة النهائية لهذا الاتفاق، كما أعلن الوزير ظريف أمس.

مباحثات ماراثونية سبقت الاتفاق الذي وصف بالتاريخي وتم التوصل إليه على قاعدة لا غالب ولا مغلوب. مدة الاتفاق ستكون 10 سنوات، على أن تتمكّن إيران خلالها من متابعة عمليات البحث والتطوير للطور المركزي المتقدمة دون أن تغلق آيا من مفاعلاتها النووية. وأكد الاتفاق على إلغاء جميع قرارات مجلس الأمن والعقوبات الأميركية والأوروبية والقيصرية والمالية والأشخاص والمؤسسات وفي مرحلة واحدة، وعلى ضرورة أن تقدم مجموعة الدول 15+1 ضمانات بعدم وضع عقوبات جديدة في الملف النووي.

سحبت الجمهورية الإسلامية اعترافاً دولياً بحقها بتخصيب اليورانيوم، صحيح أنّ الاتفاق تضمن خفض مستوى التخصيب من نسبة 20 في المئة إلى 3.6 في المئة، إلا أن النسبة أكثر من كافية، فإيران تملك احتياطاً كافياً من اليورانيوم. من لمنازع إيران أيضاً في تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من 20 ألف جهاز إلى 6000، فهي ليست في حاجة إلى أكثر من ذلك، فهذه النسبة تلبّي احتياجاتها، على أن تصبح محطة فوردو مركزاً للدراسات

الاستثمارات الأميركية والأوروبية على الأرض الإيرانية، ومن خلال الصادرات الإيرانية إلى العالم، الأمر الذي سيجعلها قوة اقتصادية ضخمة في الشرق، التي تعطيلها حركة أكبر في التفاوض حول ملفات المنطقة. وهذا ما تحلّى في الملف اليمني ذي الطبيعة المتفجرة والمستمرّة الذي يتطلب عدم ربطه بما ستؤول إليه نتائج الملف النووي، ما يعني أنّ القوات الدولية مفتوحة حول هذا الملف بما فيها الاتصالات الإيرانية – الأميركية التي تحدثت عنها الناطقة باسم وزارة الخارجية مرضية أفخم بإعلانها عن اتصال أجراه وزير الخارجية الأميركي جون كيري بنظيره الإيراني محمد جواد ظريف بحثاً خلاله في الملف اليمني على هامش البحث في الملف النووي.

تبدى إيران استعداداً في حال أنجز الملف النووي للانتقال إلى بحث الملفات الأخرى، وهذا ما سبق أن أعلنه الرئيس الإيراني حسن روحاني أن بلاده تريد أن تفتح صفحة جديدة مع العالم بعد توقيع الاتفاق النهائي حول برنامجها النووي ورفع العقوبات عنها، وأكدّه الوزير ظريف وورد على لسان المرشد الأعلى السيد علي خامنئي في إحدى خطبه الأخيرة، ما يعني أنّ تأثير الملف النووي على الملفات الأخرى لا يبدو واضحاً ما لم تستكمل الملفات بين الطرفين، لكن ما يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الملف النووي سيضع المنطقة على عتبة جديدة ويطلق دينامية جديدة في فهم التطورات الإقليمية، إذ إن خيار التصعيد سيوضع جانباً وأن المقاربات الحوارية ستحتمك بالمنطقة. فوزير الخارجية الإيراني آزاد في المقال الذي نشره في صحيفة «نيويورك تايمز» أن يوجه رسالة إلى الأميركيين لاختيار مدى جدية الأميركي في ما يتعلق بالحصار الإعلامي الذي كان مفروضاً على الإيرانيين إلى جانب الحصار الاقتصادي، ومخاطبة الرأي العام الأميركي وعدم تركه فريسة الحرب النفسية التي تشنّ عليه، والتأكيد على الثقة بالنفس أنه يملك الحجة ويخاطب الجميع بالندية وهذا يعد وجهاً من وجوه النصر الاستراتيجية، في الحرب القائمة.

المعركة في اليمن عربية - عربية والديبلوماسية الإيرانية تفكك «عاصفة الحزم»



البرلمان الإيراني يصوّت ضدّ عاصفة الحزم

اشتركتها بحدود تمتدّ لمئات الكيلومترات، وهذا ما دفع البرلمان الإيراني إلى رفض المشاركة في «عاصفة الحزم»، رداً على طلب سعودي للانضمام إلى الحلف، وتأكيداً أنّ «باكستان تلتزم بالحيادية في الصراع في اليمن حتى تتمكن من لعب دور دبلوماسي وقائي لإنهاء الأزمة». لقد أنبت عدم مشاركة تركيا وباكستان وسعيهما إلى جانب إيران وسلطنة عمان وروسيا إلى إيجاد حل سياسي، أنّ المعركة كانت عربية – عربية ولا تريد أن تترك أنّ اشتعال الحروب واندلاع المعارك السعودية وفك التحالف، فلجأت السعودية إلى القبول بوقف العدوان على رغم أنها لم تترك بعد ولا بين دول المنطقة يصبّ في خانة «إسرائيل»، وسارت في المشروع الأميركي – «الإسرائيلي» الذي يتقدّم خطته التقسيمية في المنطقة عبرها، ولا تزال. لم تنتصر مملكة آل سعود إنما عززت انطباعاته ليس في مقدورها هزيمة الحوثيين، وهي تتجه إلى تبني حل سياسي جذبي يشارك الحوثي في المعادلة، يحظى بموافقة إيران ويبعد كل من عدو ربه منصور هادي وعلي عبد الله صالح عن الحكم.

ما إنْ اتّمرت المفاوضات بين إيران والدول الست اتفاق الإطار في لوزان حتى جنّ جنون السعودية التي تخشى أن تنسج واشطن التي لم تعد بحاجة إلى نطق الخليج، علاقة جيدة مع إيران تزيد من نفوذها في المنطقة. فالاتفاق تراعف مع إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما في رسالة إلى دول الخليج ضرورة التركيز على قضاياها الداخلية على اعتبار أنّ أكبر خطر يتهدد عرب الخليج ليس التعرّض لهجوم من إيران، إنما السخط داخل بلادهم، سخط الشبان الغاضبين العاطلين من العمل والإحساس بعدم وجود مخرج سياسي لفضالهم. أيقنت مملكة آل سعود أنها خسرت أرواقها في العراق وسورية، فلجأت لتشيقي غلبها في اليمن. دخلت الحرب على اليمن بقرارات خاطئة لتعود وتقبل الحل الذي كانت ترفضه قبل الحرب التي انتهت خلالها سياسة التصعيد العسكري الجوي. فارتكبت ما ارتكبه من مجازر ضدّ اليمنيين أطفالاً ونساء وشيوخاً، وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية، ومصانع ومنشآت مدنية، إلا أنّ هذا الخيار قد فشل، فهي لم تتمكّن من القضاء على أنصار الله، والقوى المعارضة لها والحدّ من نفوذها وانتشارها. وعلى رغم عمليات القصف السعودي تمكنت اللجان الشعبية من السيطرة على معظم أنحاء اليمن لا سيما عدن. «عاصفة الحزم» قتلت آلاف المواطنين الإيراني ولم تتمكّن من تعزيز الأمن الداخلي الجبل، وبالتالي فهي لم تشكل خطورة على أنصار الله، إنما خلقت شعبية جديدة للوحي، وأبقت الرئاسة الصاروخية في أيدي قوات الوحي. رغبت السعودية باستعادة نفوذها وأهميتها ودورها في اليمن من خلال هذا العدوان، إلا أنّ سياسة الملك سلمان بن عبدالعزيز انعكست سلباً عليه. الأمير السعودي طلال بن عبدالعزيز يكشف في تصريح لقناة «فوكس الألمانية»، «أنّ حلفاءنا أخبرونا بأن لا نفاخر باستنزاف إيران وتهديتها وإلا فإننا سنفتح نار جهنم علينا وأنّ القوات الإيرانية ليست اليمن لأنها قادرة على تدمير البنى التحتية والقوة العسكرية للمملكة خلال 24 ساعة».



ولا من بعيد، صحيح أنها مستعدة لبذل جهد لمساعدة اللبنانيين في مختلف الجوانب، لا سيما في التوصل إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، إلا أنها تشدّد على أهمية أن يختار اللبنانيون بانفسهم ومن دون ضغوط خارجية الشخص المناسب لهذا المنصب. تتكفي إيران بتقديم المساعدات والهبات على غرار الهيئة العسكرية

إيران والحليف الذهبي

لم يطاول الاتفاق بين إيران والدول الست السياسات الإيرانية أو السياسات الأميركية في المنطقة. لا تزال الجمهورية الإسلامية على موقفها الداعم لحركات المقاومة في لبنان وسورية وفلسطين، ويبعد فكه إيران قبل الحصار الغربي ويبعد فكه حزب الله والقوات لا يعني فك الاشتباك مع الولايات المتحدة، لأنّ الاتفاق هو تحت سقف الاشتباك وليس تحت أي سقف آخر.

ليست طهران على استعداد للتفريط بالمقاومة من أجل ملفها النووي، قوة حزب الله قضية مركزية في مبادئ إيران الاستراتيجية. موضوع فلسطين والمقاومة خارج أي تداول، ولذلك تستعمل على توسيع فضائها وفضاء المقاومة الحيوي الاستراتيجي وتوثيق علاقاتها بمكونات محور المقاومة.

لقد أعلن رئيس حزب الكتائب أمين الجميل في قراءة للاتفاق النووي، أنّ هذا الاتفاق سينعكس مزيداً من القوة على وضعية حزب الله السياسية، وإيران ستزداد نفوذاً على المستوى الإقليمي سياسياً واقتصادياً. وبهذا المعنى من الخطأ أن ينظر البعض انعكاسات ميكانيكية مباشرة وتقافية على الملفات الأخرى، بما فيها الملف اللبناني فضلاً عن أنّ الأخلاق الإيرانية لا تضعها في موقع الاستعداد للتفريط بحلفائها، ولا البيع والشراء على حساب مصالحها، فكيف إذا كان الأمر متعلقاً بالحليف الذهبي حزب الله. وهذا ما تؤكده تجربة إيران في علاقاتها مع حلفائها.

تزيد الجمهورية الإيرانية إلى المزيد من دعم حزب الله ومذهبه بالسلاح، العلاقة بينهما علاقة عضوية عقائدية لا تتناثر بالاتفاق



روحاني تحدثاً في مجلس الشورى الإسلامي

في طمأنة نظرته في دول مجلس التعاون الخليجي المفاوضات مع إيران ومسايرة «إسرائيل»، إلى الحصول على دعم الجمهوريين الذين اتهموا الرئيس الأميركي باراك أوباما بتحريك مجلس الأمن الدولي لصالح إيران، وطالبوا باللجوء إلى المؤسسات الشرعية الأميركية ويعرض أي اتفاق مع إيران على الكونغرس الذي لم تنجح المساعي المضنية التي بذلتها إدارة الرئيس أوباما، في إقناعه بالامتناع عن التدخل في الاتفاق، فبعد انضمام أعضاء ديموقراطيين إلى الجمهوريين، وافق أوباما على مشروع قانون أقرته لجنة العلاقات الخارجية حتى يرض أي اتفاق، ويلزم الرئيس بنيل تفويض لرفع العقوبات المفروضة على طهران. وهو ما قد ينجح في تشكيل غالبية لا يمكن لحق النقض الرئاسي التغلّب عليها، وبالتالي سيقدّم مرحلة التفاوض النهائية الحساسة قبل الموعد النهائي المقرر في 30 حزيران. إلا أنّ الرّجاء سريعاً من الرئيس الإيراني حسن روحاني ونكر به أنّ بلاده لا تفاوض مجلس الشيوخ ولا مجلس النواب الأميركيين، بل مجموعة اسمها الدول الست المعنية بالملف النووي الإيراني». وأضاف: «يدرك الجميع أنه لن يكون هناك اتفاق، من دون رفع للعقوبات المفروضة على إيران».

انطلاقاً من حرص المفاوضات الإيرانية على وضع النواب في أجواء الملفات الحساسة على اعتبار أنّ البرلمان هو المسؤول عن الأمور المتعلقة بالموازنة وتعود له الكلمة الفصل لإقرار كل المعاهدات الدولية ولذلك كان من المفترض أن يضعهم ظريف في طبيعة الاتفاق الإطار. لكن الاتفاق النهائي يحتاج إلى موافقة مجلس الشورى.

نجح الوزير الإيراني، في استقطاب ردود الفعل الإيجابية من أعلى المستويات المحلية والإقليمية. القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري أعرب عن ثقته بالفريق النووي المفاوضات، واعتبر أنّ صعود الشعب الإيراني هو الذي دفع بالسياسة الدولية والولايات المتحدة الأميركية للرضوخ للخيار الدبلوماسي، بعيداً التأكيد بأنّ الاتفاق الأشمل يجب أن يحافظ على الخطوط الحصر وهي الحق بتخصيب اليورانيوم واستمرار الأبحاث النووية ورفع العقوبات مع توقيع الاتفاق، موضحاً أنّ الفريق النووي الإيراني المفاوضات «دافع» عن حقوق الشعب الإيراني في المعركة النووية، وتلقى ظريف دعماً من خامنئي الذي قال: «نحن نثق بالمفاوضين، وبأنهم لن يسحبوا بالملابس بحقوق الأمة في الملف النووي».

وعلى عكس ظريف، فشل وزير الخارجية الأميركي

Fact Sheet إيراني

تخصّر الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إصدار «Fact Sheet»، إيراني أو «ورقة الحقائق»، بعد صدور Fact Sheet التي وزعتها الخارجية الأميركية المناقشة لما تمّ إعلانه في لوزان، وتتضمن تفاصيل الاتفاق والمدة الزمنية وبعض آليات العمل وهي غير البيان المؤلف من صفحتين والذي تمت صياغته باللغتين الإنكليزية والفارسية في لوزان. ويأتي التخصير لورقة الحقائق الإيرانية من أجل تبديد التوقعات، قبل صياغة البيان الختامي، لا سيما أنّ ورقة الحقائق الأميركية تتحدث عن الرقابة الدولية والتفتيش للمنشآت وتؤكد إمكانية قيام مفتشين بزيارة منشآت عسكرية إيرانية في حال تمّ الشك في وجود نشاط نووي غير مصرّح به، وهذا غير موجود في اتفاق لوزان».

ولهذه الغاية اجتمع مجلس الشورى الإسلامي إلى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى، وضع خلاله ظريف وصالحى النواب الإيرانيين في أجواء الاتفاق النووي، التي تشتر العناوين الرئيسية لنصه إلى أنّ رفع العقوبات يتوافق مباشرة مع توقيع الاتفاق في نهاية حزيران، فلا يمكن إعلان الموافقة على الاتفاق قبل جري الاتفاق على الخطة، وهذا ما أكدّه الرئيس الإيراني حسن روحاني بقوله: «إذا لم نوضع نهاية للعقوبات فلن يكون هناك اتفاق»، مكرراً تصريحاته لدلي بها السيد علي خامنئي. قدم ظريف وصالحى توضيحات حول الأبحاث والتطوير للتكنولوجيا النووية في البلاد والتي تمّ الاتفاق في شأنها في المفاوضات، وأعلن بأنه سيتمّ بعد بدء الاتفاق ضخّ الغاز لأجهزة الطرد المركزي الإيرانيين بأنّ إلغاء الحظر سيجري عند تنفيذ الاتفاق، ففي البداية يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار يلغي قراراته الستة السابقة حول فرض الحظر على إيران وفور إجراء هذا الأمر تبدأ إيران بتنفيذ تعهدها في الاتفاق، وفي البداية يقوم مجلس الأمن بإصدار قرار يقبل يقوم الطرف الغربي بإلغاء الحظر، وأن إيران لن تغلق مطلقاً باشطة كاميرات الأوتانيل للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراكزها النووية وأن مثل هذا الأمر لم يحدث في الاتفاق. ويأتي اجتماع ظريف إلى مجلس الشورى الإيراني